

بعض الظواهر اللهجية التركيبية وأثرها في التقعيد

أشرف عيسى محمد

aboeissa20@gmail.com

قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة مصراتة

الملخص:

بعض الظواهر اللهجية التركيبية وأثرها في التقعيد، الحروف العاملة عمل ليس: (ما، لا، إن، (لات)، (الثنى، التاء المفتوحة، ذو الطائية، لغة أكلوني البراغيث)، ويهدف هذا البحث إلى إظهار الاختلاف في بيان تعدد الأوجه الإعرابية نتيجة اختلاف اللهجات، وقد أفاض العلماء القدماء في الكلام على الواقع اللغوي للقبائل العربية قبل مجيء الإسلام، وحددوا اللهجات المختلفة، وبيان اللغة المعيارية.

الكلمات المفتاحية: اللهجة التركيبية - التقعيد - الحروف العاملة - اللغة المعيارية.

Some syntax dialectal phenomena and their impact on the curtailment

Ashraf Issa Mohammed,

Department of Arabic Language- Faculty of Education- Misurata University

Abstract:

In the name of God, the most gracious, the most merciful, Some syntax dialectal phenomena and their impact on the Working letters as laysa: (ma, la, in,, lat(curtailment Al-Muthanna, Al-Fatha Al-Fatahah, Dhu Al-Taiya, the language of Akloni Al-Baragheeth.

This research aims to show the difference in the statement of the multiplicity of syntactic aspects as a result of the difference in dialects.

Keywords: Structural dialect- Al-Taheed- Working letters- Standard language (the language of the Holy Quran).

المقدمة:

الحمد لله على ما أنعم، والشكر له على ما أهدم، والثناء بما قدّم، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلّم.

وبعد

فلا يخلو أي كتاب نحوي أو لغوي قديم من الإشارات اللهجية التي يستدل بها العلماء على مسائلهم المتنوعة، ويستشفعون بها في إثبات القواعد النحوية، أو اللغوية، والأمر أعم من ذلك، فلا قاعدة

نحوية، أو صرفية، أو صوتية من دون أثر لتلك اللهجات العربية، فحقيقة أية لغة لا يمكن أن تحرر، أو تدوّن إلا على كلام أهلها.

وقد أفاض القدماء في الكلام على الواقع اللغوي للقبائل العربية قبل وبعد مجيء الإسلام وتحدثوا عن أساليب اللهجات العربية، ودونوا سماتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد حددوا (اللهجات المدمومة) لعدم رقيها إلى لغة قريش في فصاحتها، ولأنها خالفت العربية الفصحى (اللغة النموذجية المعيارية)، إذ انقسمت العربية منذ أقدم عصورها إلى لهجات (لغات) كثيرة، اختلفت في بعض الصفات اللغوية، كما اختلفت في بعض مفرداتها وقواعدها تبعاً للقبائل المختلفة، وبنزول القرآن الكريم – كتاب العربية الأكبر – كُتِبَ للعربية الخلود، والحفظ الإلهي، فهو أساس رقيها وتقدمها، وتوحيدها بين ألسنة العرب، وكان للقرآن العظيم حكمة بالغة في اشتماله على معظم لغات العرب، وليس لغة قريش وحدها، وبهذا جمعهم على دين واحد، ولغة واحدة.

وفي البداية أشير إلى أهم الدراسات التي تناولت موضوع اللهجات العربية، ومن هذه المؤلفات: "في اللهجات العربية" إبراهيم أنيس، و"اللهجات العربية في القراءات القرآنية" عبده الراجحي، و"اللهجات العربية في التراث" علم الدين الجندي، و"اللهجات العربية القديمة" داود سلوم، و"لغة تميم" ضاحي عبد الباقي، و"الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح" سلمان سالم رجاء السحيمي، و"النحو والصرف بين التميميين والحجازيين" الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، و"اللهجات في كتاب سيبويه أصواتا وبنية" صالحه راشد غنيم، دور اللهجة في التقعيد النحوي، علاء إسماعيل الحمزاوي وغير ذلك.

ثم قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتسعة مطالب، وخاتمة:

- المطلب الأول: (ليس).
- المطلب الثاني: (ما) في لغة قريش (الحجاز) وباقي اللغات.
- المطلب الثالث: إعمال (لا) عمل ليس.
- المطلب الرابع: (لات) في لغة قريش.
- المطلب الخامس: (إن) بين لغة قريش ولغة تميم.
- المطلب السادس: المثني عند طيبي والعرب.
- المطلب السابع: تاء التأنيث.

- المطلب الثامن: ذو الطائية.

- المطلب التاسع: لغة أكلوني البراغيث.

- الخاتمة.

- المطلب الأول: (ليس).

ليس، إحدى أخوات كان تدخل على الجملة الإسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لكن زوي أن جملتها وردت بصورة أخرى يظل فيها كل من المبتدأ والخبر مرفوعين، وذلك إذا سبق الخبر بـ (إلا) نحو: (ليس ملائك الأمر إلا طاعة الله)، وكان هذا النهج التميمي مخالفاً للآخر الذي نُسب إلى الحجاز، قال الأصمعي: جاء عيسى بن عمر الثقفي، ونحن عند أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني عنك تجيزه؟ قال: وما هو: قال: بلغني أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسك بالرفع. قال أبو عمرو: دُهب بك يا أبا عمرو نمت وأدج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع. وإذا كان الحجازي في الكلمتين السابقتين يقيد الجملة التي تعمل ببقاء النفي، فإنه هنا لا يفرق بين المنفية والتي انتقض نفيها، فالخبر دائماً عنده منصوب (عبد الباقي، 1985، ص 510).

فظاهر الأمر هنا أنهم احتكموا فيها إلى الأعراب، وسيبويه لم يحدد قبيلة معينة فقال: "زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك" (سيبويه، د.ت، 1/ 147) والأنباري كذلك لم يحدد عندما قال: "ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال: ليس الطيب إلا المسك فرفع الطيب والمسك جميعاً" (الأنباري، د.ت، 1/ 161)، وقال ابن هشام: "وإعطاء (ليس) حكم ما في الإهمال عند انتقاض النفي بـ (إلا) كقولهم: ليس الطيب إلا المسك، وهي لغة بني تميم" (ابن هشام، 1985، ص 917)، والتميميون يسيرون على وتيرة واحدة، وأهل الحجاز رأوا المخالفة بالنصب أي المخالفة بين ركني الجملة. وقال ابن أم قاسم المرادي: (ليس) لها أربعة أقسام:

الأول: أن تكون من أخوات كان. فترفع الاسم، وتنصب الخبر. وأمرها واضح.

الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء. ويجب نصب المستثنى بها، نحو: قام القوم ليس زيداً. وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم، الناصبة للخبر. ولذلك وجب نصب المستثنى بها، لأنه خبرها. واسمها ضمير، عائد على البعض، المفهوم من الكلام السابق، عند البصريين. وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق. والتقدير: ليس هو، أي: ليس فعلهم فعل زيد. فحذف المضاف ورد

بوجهين: أحدهما أن فيه دعوى حذف مضاف، لم يلفظ به قط. والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع، نحو: القوم أخوتك ليس زيداً.

الثالث: أن تكون مهملة، لا عمل لها. وذلك في نحو ليس الطيب إلا المسك.

والوجه الثالث أن يكون الطيب اسم ليس وإلا المسك، عند بني تميم. فإن إلا عندهم تبطل عمل ليس، كما تبطل عمل ما الحجازية. حكى ذلك عنهم أبو عمرو ابن العلاء. وله في ذلك، مع عيسى بن عمر، حكاية مشهورة. وقال بعضهم: ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، ولا ضمير في ليس. وتأول أبو علي قولهم: ليس الطيب إلا المسك، وزعم أنه يحتمل وجوهاً: أحدها أن يكون في ليس ضمير الشأن، والطيب مبتدأ، والمسك خبره. ورد بأنه لو كان كذلك لدخلت إلا على الجملة. فكان يقال: ليس إلا الطيب المسك. كما قال الشاعر:

ألا ليس إلا ما قضى الله كائنٌ وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضراً

وقد أجاب أبو علي، عن هذا، بأن (إلا) دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: 32]، وقول الشاعر:

وما اغترته الشيب إلا اغترارا

وأجاب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة، لفهم المعنى.

قال أبو علي: والوجه الثاني أن يكون الطيب اسم ليس، والخبر محذوف، وإلا المسك بدل منه. كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك نعت له، والخبر محذوف. كأنه قال: ليس الطيب، الذي هو غير المسك، طيباً في الوجود.

ولأبي نزار، الملقب ملك النحاة، تخرج غريب. وهو أن الطيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا المسك أفخره والجملة في موضع خبر ليس.

والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة بني تميم.

الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، على مذهب الكوفيين. ومن حجتهم قول الشاعر:

أين المَقْرُ؟ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة، عند البصريين. ويوجه هذا البيت، على مذهب البصريين، بأن يجعل الغالب اسم ليس، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على الأشرم، ثم حذف لاتصاله. كما تقول: الصديق كأنه زيد، ثم

تحذف الهاء تخفيفاً. ومن نقل أنها تكون حرفاً عاطفياً، عند الكوفيين، النحاس، وابن مالك. وحكاة ابن عصفور، عن البغداديين.

قيل: وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف، لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو. وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها. وذلك الفعل المضمر في موضع خبر ليس. هذا تحرير مذهبهم، وهو المفهوم من كلام هشام، وابن كيسان. وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين (المرادي، 1992، 83/1).

- المطلب الثاني: (ما) في لغة قريش (الحجاز) وباقي اللغات:

تعمل (ما) في لغة أهل الحجاز عمل (ليس) بشروط، مجملها أن تبقى على معنى النفي، وأن يتقدم اسمها على خبرها.

والمراد بأهل الحجاز - فما يبدو - قريش، وقد يوافقها قليل من جيرانها، إذ نُسب إلى هذيل - وهم من أهل الحجاز - أنهم يرفعون خبرها، وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه - : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: 31]...

وذهب ابن هشام إلى أن أهل نجد وتامة يعملونها أيضاً. وقال الكسائي: "إن إهمالها لغة تامة ونجد، ولو كان غير أهل الحجاز يعملها ما كان لتسميتها (حجازية) معنى.

وأكثر ما يرد خبرها في لغة أهل الحجاز مقرونا بالباء، وكل ما في القرآن منها جاء خبره مقترنا بالباء، إلا ثلاث آيات ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: 31]، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: 2]، ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة: 47]، والقراءات المتواترة كلها على نصب الخبر في هذه الآيات، والنصب هو اللغة الفصحى (الغوث، 1997، 173-174).

فظاهر الأمر هنا أنهم احتكموا فيها إلى الأعراب، وسيبويه قال في باب (هذا باب ما أُجْرَى مَجْرَى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصِيرُ إلى أصله) "وذلك الحرفُ (ما) تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار، وأما أهلُ الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها" (سيبويه، د.ت، 57/1).

فسيبويه نسبها إلى قبيلة ومن جاء بعده من العلماء نسبوها إلى الجغرافيا الاستعمالية، وأن هذه الظاهرة ليست قاصرة على استعمال قبلي معين، وهذا مردود؛ لأن الحصر القبلي فيه مخالفة للاستعمال اللغوي؛

لأن بعض القبائل انتقلت من مكان إلى مكان وتأثرت بالبيئة المحيطة بها وهذا الرأي الراجح، فالإنسان ابن بيئته.

ف (ما) تعمل عمل الفعل وهو تطور لغوي حيث أداة النفي اتفقت مع فعل النفي، فأعطت الأداة الحرفية الحكم في العمل، وهذا من التطور اللغوي في الاستعمال اللهجي مثل: سأل (حاضر) (حاضر). ولهذا نجد أن اللغة نظامها الذي يخضع لقانون التطور، والنظرة التاريخية في هذه الظاهرة ترجح أن تكون (ما) الحجازية أحدث عهداً من (ما) التميمية، وأن الحجازيين قد وصلوا في استعمالهم (ما) إلى مرحلة أكمل من المرحلة التي مر بها التميميون في بيئتهم الموغلة في البداوة (المخزومي، 1957، ص 298). فقد وردت هذه اللهجة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: 2]، بالرفع على لهجة تميم (أبو زرعة، 1982، 703، ابن هشام، د.ت، ص 196، السندي، 1415هـ، ص 127).

ويقول ابن جني: "واللغة التميمية أقوى قياساً والحجازية أفصح وبها نزل القرآن الكريم" (ابن جني، 1952، 125/1)، ثم إدخال الباء في خبر (ما) وهو الأكثر شيوعاً والأحدث في لهجة أهل الحجاز، ويشير الفراء إلى ذلك بقوله: فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء" (الفراء، 1955، 42/2)، وشاعت هذه الظاهرة في القرآن الكريم في مواضع عديدة منها قوله عز وجل: ﴿وَمَا رَتُّكَ بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46]، ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: 107] وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 74].

ومن هنا نجد أن إعمال (ما) أو إهمالها قد مرّت بثلاث مراحل هي:

- 1- إهمال (ما) ورفع المبتدأ والخبر بعدها مما نسب إلى تميم.
 - 2- إعمال (ما) ونصب الخبر بعدها، وهذا يمثل لهجة الحجازيين في مرحلة متقدمة نسبياً.
 - 3- إدخال (الباء) في خبر (ما) وهو الأكثر شيوعاً، والأحدث عهداً في لهجة أهل الحجاز.
- المطلب الثالث: (لا):

إعمال (لا) عمل ليس، تعمل بشروط وهي:

- 1- أن يكون اسمها مقديماً، وخبرها مؤخرًا.
- 2- ألا يقترن الخبر بـ (إلا).

3- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وربما عملت في معرفة.

4- ألا يليها معمول الخبر.

ويبدو أن إعمال (لا) عمل (ليس) ليس مقتصرًا على بعض القبائل، وقد ذكر السيوطي نقلًا عن بعض العلماء أن أهل الحجاز يعلمونها، أما بنو تميم وطيء فلا يعملونها (مُجَّد، 2009، ص 267). واستشهدوا على لغة أهل الحجاز بقول المتنبي:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُؤَزَّقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

ولكن المحققين ينفون نفيًا قاطعًا أن يكون أحد من المتقدمين نسب هذه اللغة إلى أهل الحجاز أو غيرهم، أو قال إنها تعمل عمل ليس، لا قياسًا ولا شذوذًا، كما لم يرد في كلام العرب خبر "لا" منصوبًا قط. وذكر أبو حيان أنه لم يجيء في لسان العرب إعمال "لا" إعمال ليس إلا في هذا البيت.

تَعَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

قال: أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته، وقال إنه لم ينسبها إلى أهل الحجاز إلا المطرزي والزخشي، وأن من نسب إليهم إعمالها ذهب إلى قول سيويه إن أهل الحجاز يعملون (لات) عمل (ليس) و (لات) هي (لا) مضافة إليها (التاء) كما تضاف إلى (رب) و (ثم). (الغوث، 1997، ص 174، 175).

ومنع المبرد، والأخفش، إعمال (لا) عمل (ليس). وحكى ابن ولاد، عن الزجاج، أنها أجريت مجرى ليس، في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً.... وأجاز ابن جني إعمال لا عمل ليس في المعرفة. ووافقه ابن مالك. وذكره ابن الشجري، في قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُجَيْهَا مُتْرَاحِيًا

والبيت محتمل للتأويل. (المرادي، 1992، 1/ 49).

وعلى هذا نجد المتأخرين بعد المطرزي كابن عقيل، والأشموني يعزون المهملة إلى تميم والعاملة إلى الحجاز (عبد الباقي، 1985، ص 509).

والعلماء الأوائل لم يأتوا بالاستشهاد في زمنهم، ولا يوجد نص من الشعر أو النثر القديم، واعتبره العلماء صنعة نحاة.

- المطلب الرابع: (لات) في لغة قريش:

المشهور في "لات" أنها أداة نفي الزمان، وأنها لا تستعمل - في الأصل - إلا مع حين؛ فيقال: (ولات حين مندوم)، ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص:3].

أما الطائيون فقد روى أنهم يستعملون (لات) مع (هنا) أيضاً، ومن ذلك قول شاعرهم الطرماح بن حكيم.

لَاتَ هُنَا ذِكْرِي بُلْهَيْبَةَ الدَّهْرِ وَأَيُّ ذِكْرِي السِّنِينَ الْمَوَاصِي

(مُجَدِّد، 2009، ص 417).

(هنا) اسمها و ذكرى الخبر، أي: لات هذا الحين حين ذكرى (السيوطي، د.ت، 1/ 460).

وسيبيويه ذكر أن أهل الحجاز يُعملون (لات) وحدها ويشترطون أن يكون اسمها (الحين) خاصة (أي

الظرف)، وعلى لغتهم: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3].

والفرق بين (لا)، (لات) في كلامه واضح، لات في غير أهل الحجاز يذكر اسمها ويحذف خبرها، كما

صرح بذلك ابن السراج عندما قال: "ومما شُبهه من الحروف بليس (لات) شبهها بما أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة". (ابن السراج، 1988، 1/ 95).

ومذهب الأَخْفَش أنها لا تعمل شيئاً ، وأنه إذا وجد الاسم بعدها منصوباً فناصره فعل مضمر والتقدير:

لات أرى حين مناص، "وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: لات حين مناص كائن لهم .

والغالب في لسان العرب حذف الاسم قال تعالى: ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]. ينصب الحين

على أنه خبرها وحذف الاسم والتقدير "ولات الحين حين مناص" أي: ليس الحين حين فرار .

وقال سيبويه: "وزعموا أنّ بعضهم قرأ: (وَ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)، وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد

بن مالك القيسي :

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

جعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع" (سيبويه، د.ت، 1/ 57)

... وقرئ شذوذاً "ولات حين مناص" برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير "ولات حين

مناص حيناً لهم" (الأهدل، د.ت، 1/ 243).

- المطلب الخامس: (إن) بين لغة قريش ولغة تميم.

للعرب في استعمالها منهجان:

الأول: إعمالها عمل ليس، وينسب هذا المنهج إلى أهل العالية، وقد شُيخ منهم: **إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ**. وإن ذلك نافعك ولا ضارّك، والمراد بأهل العالية أهل الحجاز.

الثاني: يجعلها مهملة لا عمل لها. أي أن ما يليها من مبتدأ وخبر مرفوعان، ولم ينسبوا هذا المنهج لقوم معينين، وإن كان الميل إلى أنهم بنو تميم لأمرين:

1- أن لغتهم كانت تذكر في الغالب مقابلة للغة الحجاز.

2- اتساقه مع منهج تميم لاتفاق "إن" مع الكلمات الأخرى في الدلالة والعمل.

وقد شاع المنهج الثاني أي إهمال (إن) حتى أنّ سيويه والفرّاء لم يقرأ إعمالها (عبد الباقي، 1985، ص 512).

أما حديث السيوطي عن (إن) النافية قال: "إن النافية - أيضًا - من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل، ولذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعُزّي إلى سيويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبو حيان. وحُكي عن أهل العالية: (إن ذلك نافعك ولا ضارّك) و(إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: 194] (ابن جني، 1999، 1/ 383)، ... وقال أعرابي: إن قائماً. يريد: إن أنا قائماً (المرادي، 1992، 1/ 35). وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير، وقال الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

وقال:

إِنْ المرءُ مَيْتًا بانقضاءِ حياتهٍ ولكنْ بَانَ يُعَى عليه فيُخذلَا

وذهب بعضهم إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها (إلا) نحو: ﴿إِنَّ الْكَاذِبُونَ إِلَّا فِي عُزُورٍ﴾ [الملك: 20]، ويردّه ما تقدم (السيوطي، د.ت، 1/ 456، ابن هشام، 1979، 1/ 291، الحمزاوي، د. ت، 59). وجاء في شرح ابن عقيل: ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول إن رجل قائم وإن زيد القائم وإن زيد قائمًا (ابن عقيل، 1985، 1/ 319)، وقد ذكر ابن جني في كتابه: (المحتسب) قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

عِبَادًا ﴿ [الأعراف: 194]، بنصب العباد على لهجة أهل العالية (وهم ما فوق نجد إلى أرض تامة وإلى ما وراء مكة وما والاها) (ابن جني، 1999، 269/1، ابن هشام، ص 199).

وفي إعمال (إن) النافية عمل ليس مع وجود هذه الشواهد الشعرية والقرآنية، وإجماع أهل اللغة والنحو، وثبوت ذلك بالسمع عنده، إلا أن جمهور البصريين رفضوا ذلك كله وتأولوا الشواهد الشعرية، فذكروا أن المرفوع الذي يلي (إن) مبتدأ حذف خبره، والمنصوب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أرى. (ابن عقيل، 1985، 317/1).

ولكن أكثر النحاة يعتبرونها نافية مهملة لا عمل لها. وما بُني من قواعد نحوية على أسس لهجية مرجعها إلى الاستعمال اللغوي، والتثبت من خلال الموروث والمتروك من تميم وقريش أو إنها صنعة نحوية.

- المطلب السادس: المثنى عند طيبيء والعرب.

تقول العرب في (كلا وكلتا): كلاهما في الرفع، وكليهما في النصب والجر، وتقول: كلا الرجلين وكلتا المرأتين في الحالات الثلاث. وتشذ عن هذا طيبيء، كما تشذ معها كنانة إذ تقول في الرفع (كلا الرجلين)، وفي النصب والجر تقول: (كِلِي الرجلين).

وإذا كانت طيبيء وضعت في هذه اللغة على القياس فقالت:

(كلا الرجلين) في الرفع و(كِلِي الرجلين) في النصب والجر، فالغريب أن كنانة تمضي معها على القياس فيها، وهي التي أثار عنها أنها ألزمت المثنى الألف في نحو قراءتهم: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: 63] قال النحويون: "حكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس رؤساء الرواة أنها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. وقال الزجاج: المعنى نعم هذان لساحران، وقال قطرب يجوز أن يكون المعنى أجل" (أبو زرعة، 1982، ص 454)، وقد يكون بعض كنانة قد تكلمت بهذه اللغة، ونسبها اللغويون إلى سائر كنانة كما نسبوها إلى طيبيء (تركستاني، 1402هـ، ص 383).

وكذلك امتازت لغة طيبيء في صيغة المثنى نحو تشبية ماء المشهور في تشبية الماء: ماءان، أما طيبيء فإنها تقول: ماوان. وكذلك في تشبية الصفة نحو: مررت برجل حسنين أبواه، وقد عزا سيبويه هذا النهج إلى من قال: (أكلوني البراغيث)، وهم طيبيء وأزد شنوءة (مُحَمَّد، 2009، 204).

أي: بإلحاق علامة الجمع والتأنيث والتثنية بالفعل، ويعبر بعض النحويين عن هذه اللغة بلغة: أكلوني البراغيث؛ لأن البراغيث فاعل أكلوني. وحكى البصريون على طيئ وبعضهم عن أزد شنوءة، نحو: "ضربوني قومك" و: "ضربتني نسوتك" و: "ضرباني أخواك" (النجار، 2001، 13/2).

وأما الملحق بالمتنى "كِلَا" المضاف إلى مضمر نحو: "جاء كلاهما" و"رأيت كليهما" و"مررت بكليهما". فإذا أضيف إلى ظاهر كان بالألف على كل حال في اللغة المشهورة فيقال: "جاء كلا أخويك" و"رأيت كلا أخويك" و"مررت بكلا أخويك". وهي لغة حكاها الفراء منسوبة إلى كنانة. فيقال على لغتهم: "جاء كلا أخويك" و"رأيت كلي أخويك" و"مررت بكلي أخويك"، وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في "كلا الرجلين" في الرفع، والنصب والخفض إلا بني كنانة، فإنهم يقولون: "رأيت كلي الرجلين" و"مررت بكلي الرجلين"، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس (ابن مالك، د.ت، 1/187).

- المطلب السابع: (تاء التأنيث):

لطييء مع تاء التأنيث حال لا تشترك معها فيها قبيلة أخرى من قبائل العرب، فهي تبقىها على حالها - تاءً، في الوقف والوصل، في حين أن سواها تقف عليها بإبدالها هاءً.

قال سيبويه: "زعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف (طلحت)، كما قالوا في تاء الجمع قولاً واحداً في الوقف والوصل" (سيبويه، د.ت، 167/4).

وقال ابن جني: "من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف: هذا طلحت، وعليه السلام والرحمت" (ابن جني، 1985، 159/1).

وقال الصغاني: "من العرب إذا سكت على الهاء جعلها تاء وهو طييء، فقال: هذا طلحت، وخبز الذرت" (الصغاني، د.ت، 515/1).

وتُهج طييء يمثل مرحلة من مراحل تطور التاء، وهذا القول قال به من المحدثين إبراهيم أنيس: "وعلى هذا، فإذا زُوي لنا أن من القبائل من كانوا يقفون على هذه التاء المربوطة بالتاء... فليس هذا إلا احتفاظاً بالأصل في ظاهرة التأنيث في اللغات السامية مثل الآشورية والحيشية والأكادية والكنعانية" (مُجَّد، 2009، ص 228).

ويرى رمضان عبد التواب أن هذه الظاهرة قد انسحبت - أيضاً - على كثير من المؤنثات العربية التي دخلت اللغة التركية فيقول: حدث ذلك - أيضاً - في كثير من المؤنثات العربية التي دخلت اللغة التركية

ولذلك كتبها الأتراك بالتاء المفتوحة، ومنها كثير من الأعلام العربية التي جاءتنا من تركيا بصورتها الجديدة مثل: طلعت، عزت، ألفت، نعمت، حشمت وغيرها فهذه الأعلام ليست في الحقيقة إلا الصورة التركية للمصادر والأسماء العربية التالية: طلعة، وعزة، وألفة ونعمة ونحوها (تركستاني، 1402هـ، ص 405).

***المطلب الثامن: (ذو الطائيّة):** اسم موصول عند طيّبيّ خاصّةً، وهي مُفْرَدَةٌ مُدَكَّرَةٌ مَبْنِيَّةٌ على سُكُونِ الْوَاوِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ عَلَى الْمَشْهُورِ (أي مبنية على سكون الواو، على المشهور من لغة طيبيّ)، وتُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ كَقَوْلِ سِنَانِ بْنِ الْفَحْلِ الطَّائِيّ:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوِيْتٍ

وقد تُؤنَّثُ وتُنثَى وتُجْمَعُ عندَ بَعْضِ بَنِي طَيِّبٍ فتقول في المذكر "ذو" وفي المؤنث "ذات" وفي مثنى المذكر "ذوا" وفي المثنى المؤنث "ذواتا" وفي جمع المذكر "ذوو" وفي جمع المؤنث "ذوات" وقد تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ إِعْرَابَ "ذو" بمعنى صاحب، كقول منظور بن سُحَيْمِ الْقَفْعَسِيِّ:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

فِيَمَنْ رَوَاهُ بَالِيَاءٌ، أَمَّا الرِّوَايَةُ الْأَصْلِيَّةُ: "فَحَسْبِي مِنْ ذُو" على الأصل في البناء على سُكُونِ الْوَاوِ فِي خَالَاتِهَا كَلِّهَا (ابن جني، 1999، 1/ 141، ابن عقيل، 1985، 1/ 45، الجوّجري، 2004، 1/ 186، الرضي، 3/ 22).

- المطلب التاسع: (لغة أكلوني البراغيث):

لقد حظيت هذه الظاهرة بعناية العلماء واهتمامهم، فنسبت إلى لهجة الطائيين، ومنهم من عزاها للعديد من العرب، وذكر بعض العلماء أنها تنسب إلى أزد شنوءة، وأضاف بعضهم بلحارث. وتناوب العلماء في تحليلها، ودراستها، وتناول القضايا المتعلقة بها، فمن العلماء من وصفها بالاستحسان والقوة، ومنهم من وصفها بالرداء والضعف، أما أبو حيان فقال: "وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورودها يدل على أنها ليست ضعيفة.... والصحيح أنها لغة حسنة، وهي من لغة أزد شنوءة" (الأندلسي، 2001، 6/ 275، مُجَدِّد، 2009، ص 238).

علماء النحو والإعراب أطلقوا عليها اسمين:

الأول: "لغة أكلوني البراغيث".

الثاني: "لغة يتعاقبون فيكم".

فالاسم الأول مأخوذ من قول العرب أكلوني البراغيث، وورد هذا القول في كتاب سيبويه ويعتبر أول من مثل به حيث قال: "ومن قال أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه" (سيبويه، د.ت، 41/1).

والاسم الثاني مأخوذ من حديث النبي ﷺ.

تفسير هذه الظاهرة واختلافها عن الفصحى:

المشهور في الفصحى إفراد الفعل وإن أسند إلى مثنى أو جمع فتقول مثلاً: جاء الرجلان، وجاء الرجال، وجاءت النسوة.

أما عند من نسبت إليهم الظاهرة، فإن الفعل تلحقه ألف التثنية، وواو الجماعة ونون النسوة، إذا أسند إلى المثنى أو الجمع الظاهرين فتقول مثلاً: جاء الرجلان، جاؤوا الرجال، وجئن النسوة، والمعروف في الفصحى أن الألف، والواو، والنون، هي ضمائر إذا اتصلت بالفعل، محلها الرفع.

ومما يؤكد وجود هذه الظاهرة، وجود شواهد من القرآن والحديث.

من القرآن قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: 3] وقوله: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: 71].

وقد خرج بعض العلماء هذه الآيات على غير هذه اللغة ومنهم سيبويه، والمرادي وابن هشام وقال أبو حيان: "ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة" (الأندلسي، 2001، 6/ 204) وقال أيضاً: "والصحيح أنها لغة حسنة، وهي من لغة أزد شنوءة" (الأندلسي، 2001، 6/ 275).

والذي خرجها على هذه اللغة هو يونس بن حبيب.

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة في الشعر: قال عمرو بن ملقظ الطائي:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَاوْوَى لَكَ ذَا وَاقِيَةَ

قول أمية بن أبي الصلت الثقفي:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

وربما يرجع الأمر كما قال رمضان عبد التواب أن هناك شواهد من هذه اللهجة في العبرية والآرامية والحيشية، وهو يمثل مرحلة من مراحل تطور العربية.

فهي ليست شواذ وليست مخالقات وإنما هي أصول في اللغات السامية فقال رمضان عبد التواب:

"واستمرت هذه الظاهرة في أشعار المولدين من الطائيين وغيرهم مثل: أبي تمام الطائي، وإذا كانت العربية

الفصحى تخلصت رويدا رويدا من هذه الظاهرة فإن بقاياها ظلت حية عند بعض العربية القديمة كقبيلة طيء، وقد حكيت لنا هذه اللغة كذلك بلحارث بن كعب، وأزد شنوءة، وهما من القبائل اليمنية التي تمت لأصل قبيلة طيء بصله" (عبد التواب، 1982، ص250) .

وهذه الشواهد المستقاه من لهجات شبه الجزيرة العربية هي دلائل واضحة وصریحة على أصالة هذه الظاهرة في العربية الفصحى مع اللغات السامية الأخرى، وتصحيح الخلل الذي وقع فيه علماءنا القدماء حين عدوا هذه الظاهرة عيباً من عيوب اللهجات العربية القديمة التي رغبت عنها اللغة العربية الفصحى (صائب، 2018، ص199-206).

وقد ذهب النحاة فيما اقترن بالفعل من علامات ثلاثة مذاهب:

- 1- أن الألف والواو والنون علامات تدل على تننية الفاعل وجمعه والاسم الظاهر بعدها فاعل.
- 2- أن الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل، والاسم بعدهن بدل منهن.
- 3- أنهن أسماء ضمائر وفواعل بالفعل، والاسم بعدهن مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع خبر المبتدأ وهذا رأي ابن هشام (ابن هشام، د.ت، ص230).

الخلاصة:

من أهم نتائج هذا البحث:

- 1- بيان ما اختلفت فيه القبائل العربية من لهجات أثرت في الجملة العربية من حيث البناء والإعراب.
- 2- قعد العلماء قواعدهم على ما كان مستعملاً من اللهجات العربية، والأكثر شيوعاً بين قبائل العرب، وبيان المطرد والشاذ والقليل والنادر، من خلال القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، للوصول إلى معيارية محددة للغة العربية.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (1952م)، الخصائص، تح: مُجَّد علي النجار، دار الهدى - بيروت، ط2/.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (1985م)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1/.

- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان بن جنبي، (1420هـ - 1999م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ابن السراج، مُجَدِّد بن سهل بن السراج النحوي، (1988م)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط3.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، (1985م)، شرح ابن عقيل، تح: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق، ط2/.
- ابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله مُجَدِّد بن عبيد الله بن مالك، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ابن هشام، أبو مُجَدِّد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (1979م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط5، دار الجيل - بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين أبو مُجَدِّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد.
- ابن هشام، جمال الدين أبو مُجَدِّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك و مُجَدِّد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، ط6/.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (1404هـ - 1984م)، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- أبو زرعة، عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن زنجلة، (1402هـ - 1982م)، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر - دمشق.
- الأندلسي، أبو حيان الأندلسي، (1422هـ - 2001م)، البحر المحيط، مُجَدِّد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شَمَيْلَة الأهدل، مذكرات النَّحْوِيَّة شَرْح الألفيَّة.
- تركستاني، مُجَدِّد يعقوب أحمد، (1402هـ)، لغات طيء.

- الجوجري، شمس الدين مُجَّد بن عبد المنعم بن مُجَّد الجوجري القاهري الشافعي، (1423هـ-2004م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1.
- الحمزاوي، علاء إسماعيل، (د.ت)، دور اللهجة في التقعيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي.
- السندي، عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، (1415هـ)، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، ط1.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الصغاني، الحسن بن مُجَّد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، مكتبة مشكاة الإسلامية.
- الطيب، عبد الجواد، من لغات العرب لغة هذيل.
- عبد الباقي، ضاحي، (1405هـ - 1985م)، لغة تميم، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1403هـ-1982م)، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الغوث، مختار، (1418هـ-1997م)، لغة قريش، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض - السعودية.
- الفراء، أبو زكريا الفراء، (1955م)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومُجَّد علي النجار، بيروت.
- مُجَّد، عبد الفتاح، (1429هـ-2009م)، لغة طيبي وأثرها في العربية، دار العصماء، دمشق - سوريا.
- المخزومي، مهدي، (1957م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- المرادي، ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم، (1413هـ-1992م)، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، مُجَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1.
- صائب، ميساء رائع، (2018م)، مجلة حوليات التراث، العدد 18/2018م، لغة أكلوني البراغيث.
- النجار، مُجَّد عبد العزيز، (1422هـ-2001م)، ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.